أخبار الخليج
١٠ أغسطس ٩٧م

وزير العمل لدى اجتماعه بطلبة أندية البحرين بالخارج:

اتباع سياسة حازمة ليستفيد المواطن من فرص العمل المتاحة

نعاني من بعض العمالة المقنعة ولا توجد بطالة حقيقية في البلاد

اجتمع السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية في مكتبه صباح أمس بوفد أندية طلبة البحرين بالخارج برئاسة الطالب أحمد الأنصاري وبحضور السيد فؤاد كمال مدير عام شئون الشباب بالمؤسسة العامة للشباب والرياضة.

بدأ الوزير الاجتماع بالترحيب بالوفد الطلابي والتأكيد على ان الشباب هم عماد المستقبل والمورد الدائم للدماء الجديدة في المجتمع وفي تحمل أعباء التنمية والتطوير.

وأوضح الوزير ان انشطة ومهام الوزارة تتوزع على مجالين، الاول هو العمل والثاني هو الشئون الاجتماعية.

ففي مجال العمل تركز الوزارة على تنظيم سوق العمل وخلق المزيد من الوظائف للمواطنين وتوجيه الانشطة الاقتصادية نحو هذا الهدف عبر اتباع سياسات حازمة ومكثفة كي يستفيد المواطن من فرص العمل لأكبر قدر ممكن.

هذا من جانب، ومن جانب آخر تقوم الوزارة بمساعدة الأيدي العاملة الوطنية على الحصول والاستفادة من فرص العمل المتاحة، والاندماج في الانشطة الاقتصادية والانتاجية، هذا علاوة على السعي الجاد لاحلال العمالة الوطنية محل العمالة الاجنبية. وأشار الوزير الى ان نسبة البحرين في قطاع الحكومة تبلغ ٩٠٪ وبانه سيتم احلال البحرينيين محل النسبة الباقية تدريجيا.

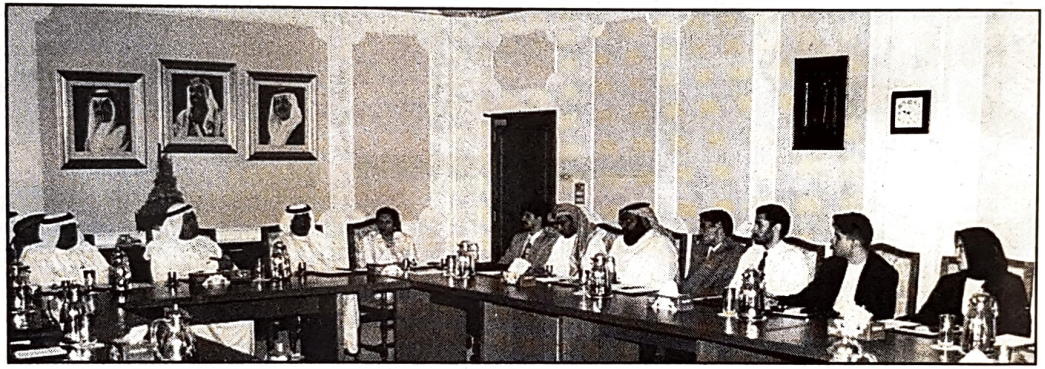

○ خلال الاجتماع

وفيما يتعلق بالبطالة قال الوزير اننا نعترف أن هناك درجة ما من البطالة المقنعة واننا نعمل على حل هذه المشكلة لاننا لا نشجع هذه الظاهرة، الا اننا لا نعاني من البطالة الحقيقية وانما نعاني من عدم قدرة بعض الافراد على الاستفادة من فرص العمل المتوافرة، وهذه تسمى بطالة هيكلية.

واكد الوزير على انه رغم محدودية مواردنا الطبيعية فإن اهم ثروة وطنية في هذا البلد هو الانسان البحريني وذلك فاننا نعتز به ونعمل على تطويره بكل السبل. وهذا يتضح من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي حيث تبوات البحرين المرتبة الأولى على مستوى الوطن العربي في مجال تطوير الموارد البشرية.

وأوضح السيد عبدالنبي الشعلة ان الوزارة تركز حاليا على القطاع الخاص كي يساهم بفعالية في توفير فرص العمل للمواطنين، خاصة وان الاتجاه العالمي حاليا يتجه نحو اعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان سياسة الدولة تركز حاليا على بحرنة القطاع الخاص بنسبة زيادة سنوية تبلغ ٥٪.

وبالنسبة لانتاجية البحريني أكد الوزير على ان كفاءة وانتاجية البحريني عالية في كل القطاعات الاقتصادية وان القطاع الخاص قد اقتنع بهذه الحقيقة وأصبح يساهم معنا في تنفيذ سياسة البحرنة.

وفي مجال الشئون الاجتماعية أوضح الوزير ان سياسة الوزارة تقوم على مساعدة الأفراد للاعتماد على أنفسهم وعدم الاتكال على الآخرين، وانه من هذا المنطلق توفر الوزارة برامج تاهيلية وتدريبية للفئات الخاصة كالمعوقين والمسنين والعجزة والعمل ايضا على نقل الأسر المحتاجة من خانة تلقي المساعدات الى خانة العمل والانتاج. وتقدم الوزارة خدماتها وبرامجها الاجتماعية من خلال عدد من المراكز الاجتماعية، والتي ساهم في بناء بعضها القطاع الخاص والشخصيات الكريمة، وهذه مبادرة نعتز بها.

وأوضح الوزير ان البحرين تفخر بان مستوى الرعاية الاجتماعية فيه متطور جدا وانه افضل من العديد من الدول الأخرى رغم ان مواردنا الطبيعية وقدراتنا الاستثمارية اقل من غيرنا.

بعد ذلك تحدث عدد من كبار مسئولي الوزارة عن الانشطة والبرامج التي تنفذها مختلف الادارات والأقسام الخاضعة لاشرافهم كما اجابوا عن استفسارات أعضاء الوفد.

حضر الاجتماع السيد عبدالرحمن سلمان الزياني الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب، والسيدة فائزة الزياني القائمة باعمال الوكيل المساعد للشئون الاجتماعية والسيد عبدالله بوخلف السادة مدير إدارة الاستخدام والتوظيف، والسيد حمد الوزان مدير إدارة العلاقات العمالية وعدد آخر من المسئولين بالوزارة.